

في العمق

نزع السلاح في السودان برميل بارود قابل للانفجار

عملية تجميع أسلحة المدنيين والمتمردين ليست هدفا واقعيًا في غياب السلام الدائم



مهمة ليست سهلة بالمرة

وتعامل الموقعون على الاتفاق في عاصمة جنوب السودان جوبا مع ملف جمع السلاح، كخبراء نزع الغام، لإراكمهم أنه قضية قابلة للانفجار، إذ أعدوا بروتوكولا بنبني احترام كل حرف فيه من أجل تطبيق الاتفاق وتجنب حرب جديدة، بحسب المفاوضات.

ويقضي البروتوكول بإصلاح الجيش من خلال تشكيل مجلس أعلى في الأقاليم الثلاثة، وهي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق بحلول منتصف نوفمبر المقبل، يكلف بتنفيذ الإجراءات الخاصة بنزع سلاح المتمردين ودمجهم في الجيش، وبينما قد تستغرق العملية في دارفور حوالي 15 شهرا، فإن الأمر في الإقليمين الآخرين سيتم على ثلاث مراحل تستغرق 39 شهرا.

وذكر الموقع الإلكتروني "غانوبوليسي" أورغ" التابع لجامعة سيدني، أنه تم تسجيل قرابة 2.76 مليون قطعة سلاح ناربي في 2017 في يد المتمردين في السودان من بينها 6724 فقط مسجلة، ولكن قد لا تكون هذه الإحصائيات دقيقة بالشكل الذي قد يساعد السلطات في تنفيذ خطة نزع السلاح من الحركات المسلحة.

ويقول محمد حسن التعايشي المتحدث باسم وفد المفاوضات الحكومي بأن الملف الأمني هو الاتفاق هو الأكثر تعقيدا، لذلك يرى أنه يتعين إدماج المتمردين في الجيش، الذي ينبغي إصلاحه، وجمع السلاح سيتم في الوقت الذي ينضم فيه المتمردين إلى معسكرات تدريب القوات النظامية.

غير أن هورنر يشك في ذلك، ويقول إن نزع سلاح المدنيين ليس هدفا واقعيًا طالما ليس هناك ما يتسببه سلاما دائما مع سلطة تحظى بالثقة فلن يكون هناك ما يشجع المتمردين على الالتزام ببرامج الحكومة لنزع السلاح.

وتشمل أهداف المفوضية نزع السلاح والتسريح ووضع اللبنة الأساسية للأمن والاستقرار كخطوات أولى لعمليات بناء السلام المستدام والبدء في أنشطة العودة للحياة والتنمية في فترة ما بعد الصراع مع تطوير الأداء في القطاعات وبناء القدرات ومراقبة الأداء وفق المعايير الدولية والتشريعات الوطنية، إضافة إلى خلق آلية فاعلة للتنسيق بين القطاعات ووحدات المفوضية والعمل على تنمية القدرات والمقدرة على تجاوز التحديات والسلبيات.

سيسلمون كل سلاحهم. ويشير هنا إلى حركتي تمرّد كبيرتين لم توقعها الاتفاق، وهما جيش تحرير السودان والحركة الشعبية، وقال "لن يلقوا السلاح ما لم تصبح السلطة مدنية تماما، عبر إبعاد الأشخاص المرتبطين" بنظام البشير.

تشكيك في العملية

تراود عدة أطراف في المشهد السياسي السوداني شكوك حول جهود إحلال السلام بشكل واضح دون وضع أسس عملية للتنفيذ ومراعاة الاضطرّات التي يرونها مناسبة بحيث لا يتدخل السياسي بما هو عسكري، خاصة وأنه منذ استقلال السودان في عام 1956، ظلت البلاد طوال ما يقرب من ستة عقود تحت حكم دكتاتوريات عسكرية.

ويقول ياسر عمران الرجل الثاني في حركة تحرير شمال السودان المتفرّدة والموقعة على اتفاق السلام إنه "ينبغي تسليم الأسلحة إلى القوات النظامية" ولكن "يتعين علينا بناء جيش محترف لا يتدخل في السياسة".



حنانه زاهر
قبول الترتيب الجديد للسيطرة على انتشار الأسلحة أمر صعب

ورغم الظروف الحالية، فإن نموذج الحد من التسليح الثلاثي يحمل بعض المكاسب الفردية للصين وروسيا، وأثناء قبول الاقتراح، إلى جانب وضع قوة اقتصادية معاصرة قوية، ستدخل بكين في وضع القوة ذات الأهمية الاستراتيجية مع الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية. وبالتالي، فإن الحكومة الشيوعية تقدم سببا آخر لتقوية وضعها المهيمن الإقليمي.

ومع الأخذ في الاعتبار الموقف الحالي لجميع الأطراف الثلاثة ذات الصلة، فإن أي تقدم في الحفاظ على المعاهدة الرئيسية الوحيدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا فمن المرجح أن يحدث بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة الشهر المقبل.

حركتان رئيسيتان التوقيع، وهما جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور، الذي اتهم القوات الحكومية بشن هجوم على جبل مرة نهاية الشهر الماضي، والحركة الشعبية جناح عبدالعزيز الحلو، ومفاوضات السلام. ورغم أن السلطات المركزية في الخرطوم تمكنت من تنفيذ وعودها بخصوص تجميع السلاح في السنوات الأخيرة، ولكن التوجس يظل كبيرا بين سكان دارفور غرب البلاد وجنوب كردفان والنيل الأزرق جنوب البلاد حيث أوقعت الحرب مئات الآلاف من القتلى.

ويقول جوناس هورنر الخبير المتخصص في الشؤون السودانية، إن الثقة في مفتاح جمع السلاح، إلا أن العسكريين، وثيقي الصلة بالانتهاكات التي ارتكبتها نظام البشير، لم يظهروا بعد رغبة في التصدي للعنف حتى يفتقروا سكان المناطق الريفية بأن بإمكانهم البقاء بدون سلاح.

ولا يعتقد هورنر وهو نائب مدير إدارة القرن الأفريقي في مجموعة الأزمات الدولية أن المتمردين الموقعين للاتفاق

عبدالله حمدوك، وبالتنسيق مع الحركات المسلحة الأخرى على تحقيق الهدف، الذي يعتبر أحد أهم الأولويات لبدء بناء الدولة المدنية بعيدا عن قرعة السلاح. وتحت حكم عمر البشير، الذي أطاح به الجيش في أبريل العام الماضي، كان المتمرّدون الذين ينتمون إلى أقليات أكثر إغنية بكافحون من أجل توزيع أكثر عدلا للموارد والمزيد من الحكم الذاتي للإقليم. وسرى وقف إطلاق نار فعلي بين السلطة والمتمردين بعد سقوط البشير وتوقيفه وإحلالته إلى المحاكمة في الخرطوم.

وذكر قائد سابق لمجموعة مسلحة لوكالة الصحافة الفرنسية أن عدد المتمردين يبلغ خمسين ألفا، ينتمي حوالي 15 ألفا منهم إلى مجموعتين رفضتا الانضمام إلى اتفاق السلام الموقع في الثالث من أكتوبر الجاري. وهذا يبدو عاملا مهما في مسار تجميع السلاح. وبيّنما أبرم الاتفاق من جانب المعارضة المسلحة الجبهة الثورية السودانية، التي تضم خمس حركات مسلحة وأربع حركات سياسية، رفضت

هاجس تجميع قطع السلاح من الأفراد والمجموعات المسلحة في السودان بشكل أصعب خطوة في اتفاق السلام الموقع السبت الماضي بين الحكومة الانتقالية والمتمردين بعد قرابة عشرين عاما من الحرب الأهلية. ويتفق المتابعون على أن هذا الملف بحد ذاته معقد للغاية إذا لم يظهر طرفا الاتفاق الثقة بينهما. وفي حال اتخذت الأطراف المتنازعة أي مواقف سلبية منه سيرجع الجميع إلى المربع الأول من الأزمة. فهل تحدث الأطراف اختراقا في هذه القضية المزعجة؟

الخرطوم - طالبت قوى المعارضة

والحركات المسلحة مرارا بالمساواة في عملية نزع السلاح طيلة السنوات الماضية، فقد كانت تتهم نظام عمر البشير بالمحاباة في عملية الجمع عبر تركه بيد الميليشيات المؤيدة له وعلى رأسها قوات الدعم السريع، التي ألحقت في 2017 بالمؤسسة العسكرية، علاوة على تفضيله قبائل دون أخرى والسماح لها بامتلاك السلاح ما دكّ التناحر العرقي.

ولكن الأمر مختلف اليوم، فبعد إبرام اتفاق السلام في جوبا، وحين مع غياب أبرز حركتين عن هذا التوقيع، تبدو قضية نزع السلاح ملحة أكثر من أي وقت مضى، وهي مرتبطة بعوامل سياسية تتعلق بمدى ثقة كل طرف في الآخر باعتبارها الضامن الوحيد للاستمرار في مسار تحقيق الاستقرار في البلد الذي مرّفته الصراعات الإثنية وادت إلى دماره اقتصاديا.

بوادير غير كافية

في خضم المتغيرات الحاصلة على المشهد السياسي السوداني يبدو أن أحد العوامل المهمة في هذا الملف هو كيفية تحقيق الهدف المنشود دون ضجيج خاصة بعد أن أعلنت السلطات السودانية في مايو الماضي تخصيص قوة مشتركة لجمع السلاح في جميع الولايات وعددها 18، وقد يكون أرضية لتنفيذ هذا البند، الذي جاء في اتفاق السلام على أرض الواقع.

ويتفق المتابعون للشأن السوداني على أن انتشار السلاح يعتبر إحدى المشكلات التي تواجه الحكومة الانتقالية السودانية في ظل تكرار وقوع صراعات قبلية حتى مع تكليف القوات المشتركة، التي جرى تخصيصها لجمع السلاح، من القوات النظامية وهي الجيش، والدعم السريع، والمخابرات، والشُرطة لأن المهمة تبدو معقدة للغاية.

ومما زالت السلطة الانتقالية حتى الآن كيانا مختلطا يضم عسكريين ومدنيين. ويقول مراقبون سياسيون إن هذا المعطى قد يساعد الحكومة برئاسة



جبريل إبراهيم
سياسم الناس
أسلحتهم إذا اتفقتوا
بان الدولة ستوفر الأمن

جوناس هورنر
مفتاح جمع السلاح هو
الثقة لكن السكر لم
يظفروا ذلك

محمد حسن التعايشي
تحقيق الأمن أولوية
لذلك يتعين إدماج
المتمردين في الجيش

الانتخابات الأميركية تحدد مصير المبادرة الثلاثية للحد من التسليح

إدراجها في أي ترتيب مستقبلي للحد من الأسلحة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للإدارة الجديدة، التي يُحتمل أن تكون ديمقراطية، أن تكون مع تاييد قوي لخفض الأسلحة النووية. لذلك تسعى لإقناع الصين بشروطها القابلة للتفاوض في صياغة إطار عمل جديد تماما للتحكم في الأسلحة النووية في المستقبل.

الذي اقترحه واشنطن بسبب عدم التناقص الحالي بين ترساناتها النووية، حيث تسير العلاقات الأميركية الصينية في دوامة هبوطية مع تسارع الحرب التجارية وفشل الالتزامات الثنائية.

وتعتقد زرار، الحاصلة على درجة الماجستير بمجالات اهتمام رئيسية في الشؤون الاستراتيجية والنووية، في تقرير نشره موقع "موديرن دبلوماسي" أنه نظرا لتصاعد مستوى انعدام الثقة، ستظل الصين مترددة في الانضمام إلى أي ارتباطات ثنائية أو ثلاثية مع الولايات المتحدة في المستقبل القريب أو على الأقل حتى يتم حل القيادة الحالية. ونظرا للاختلاف في حجم ترسانتها النووية مقابل اثنتين من أكبر الدول

واشنطن - ظلت العديد من اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية منذ الحرب الباردة وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي، مكوّنا مهما للعلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا وكان هذا عامل استقرار رئيسي بين الدولتين المتنافستين التقليديتين.

ولكن إدارة الرئيس دونالد ترامب وتحولها من العولمة إلى القومية قامت بإلغاء عدد من الاتفاقيات الثنائية مثل اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة الإيرانية وتراجعت عن عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل اتفاقية باريس المتعلقة بتغير المناخ.

ونتيجة لذلك، فقدت واشنطن مصداقيتها بالنسبة لأي عمليات تعاون مستقبلية تحت قيادتها الحالية وبعد انسحابها من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (أي.أن.أف) العام الماضي أصبحت المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية (نيو ستارت) الاتفاقيات النووية الثنائية الرئيسية الوحيدة الآن تنتفص.

ومع اقتراب تاريخ انتهاء المعاهدة في فبراير المقبل، تريد الولايات المتحدة إعادة صياغة إطار العمل الذي يمتد ل عقود من الزمن للسيطرة على الأسلحة الثنائية في هيكل ثلاثي مع إدراج الصين بمستوى ثالث عبر تمديد وتعديل معاهدة ستارت الجديدة.

وفي الآونة الأخيرة، أظهرت إدارة ترامب مرونة في مطالبها بمشاركة الصين في المحادثات الثلاثية للحد من الأسلحة النووية مع روسيا، حيث

تسعى الولايات المتحدة الآن إلى إطار ملزم سياسياً مع روسيا يغطي جميع الرؤوس الحربية النووية، ويؤسس نظاماً للتحقق، ويمكن أن يشمل الصين في المستقبل.

ومع ذلك، هناك خلاف حول القضايا الرئيسية حيث تطالب روسيا بتمديد غير مشروط للمعاهدة، بينما تعارضها الإدارة الأميركية بالدعوة إلى الحد من جميع أنواع الرؤوس الحربية النووية التي تمتلكها روسيا كشرط لإطالة أمد المعاهدة.

وترى حنانة زرار الباحثة في مركز دراسات الفضاء والأمن في إسلام آباد أنه سيكون من الصعب على الصين قبول الترتيب الجديد للسيطرة على الأسلحة



لا حلول في الأفق